

الجارديان: المستفيد الرئيسي من رأس الحكمة هو الفساد



الأحد 14 أبريل 2024 02:57 م

قالت صحيفة "الجارديان" في تقرير كتبه "إدموند باور"، إن مدينة رأس الحكمة جزء من حزمة بقيمة 60 مليار دولار لمساعدة الاقتصاد على تحمل تأثير الصراع في غزة، لكن المنتقدين يخشون من أن هذه الأموال ستؤدي إلى ترسيخ نظام فاسد وقمعي. وأوضحت الصحيفة، إن رأس الحكمة هي واحدة من المناطق القليلة غير المطورة المتبقية على ساحل البحر الأبيض المتوسط هناك شواطئ ذات رمال بيضاء، وعدد قليل من بساتين الزيتون وبيت قديم يعود تاريخه إلى أربعينيات القرن العشرين، بناه الملك فاروق حتى الآن، لا يوجد ما يشير إلى أن شبه جزيرة رأس الحكمة المصرية الهادئة ستستضيف مدينة جديدة كبرى في غضون ثلاثين عامًا. في 23 فبراير، أعلن صندوق أبو ظبي للثروة السيادية عن خطط لتطوير رأس الحكمة كجزء من صفقة بقيمة 35 مليار دولار للاستثمار وتخفيف الديون. ووفقًا للحكومة المصرية، فإن المدينة التي تبلغ مساحتها 170 كيلومترًا مربعًا ستشمل مرسى ومطازًا وتستوعب 8 ملايين سائح سنويًا.

وتعتبر صفقة رأس الحكمة هي أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في التاريخ المصري بفارق بسيط، حيث دفع صندوق أبو ظبي للثروة السيادية للحكومة ما يعادل 7% من إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات مقدمًا، قبل عام من التخطيط لبدء المشروع. ويقول "محمد فؤاد"، المستشار المالي والعضو السابق في البرلمان المصري: "الاستثمارات لا تحدث بهذه الطريقة. هذه خطة إنقاذ". وكانت هذه الصفقة الأولى ضمن سلسلة من القروض والمنح والاستثمارات المقترحة لمصر في الشهر الماضي. ومن بين الإمارات وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، تلقت مصر تعهدات بقيمة 57 مليار دولار سيتم صرفها على مدى ثلاث سنوات. وعلى الرغم من المخاوف الأخيرة من أن أزمة الديون المتنامية في مصر وارتفاع التضخم يهددان مرونة اقتصادها، فقد انتعشت أسواق السندات المصرية منذ هذه الإعلانات، ويقول الاقتصاديون إن البلاد لديها فرصة حقيقية لمعالجة المشاكل الاقتصادية النظامية. لكن جماعات الحقوق المدنية انتقدت هذه الصفقات، حيث حذرت منظمة هيومن رايتس ووتش من أن الأموال "تكافئ الاستبداد". وحثت المديرية التنفيذية لمنظمة الديمقراطية الآن في العالم العربي "سارة ليا ويتسن" صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على عدم توفير التمويل لحكومات مثل مصر التي ليست مسؤولة عن بلادها واقتصادها، بل هي في الواقع المستفيد الرئيسي من الفساد وسوء إدارة الاقتصاد.

وتأتي هذه الصفقات وسط قلق متزايد على مصر، خاصة بين الحكومات الغربية والخليجية بعد اندلاع الحرب في غزة. ويضيف "فؤاد": "الأمر كله يتعلق بالأهمية. وقد ركز القتال منذ 7 أكتوبر الاهتمام على البلاد، التي وُصفت منذ فترة طويلة بأنها "أكبر من أن تفشل"، لكنها أصبحت أقل أولوية في واشنطن وأماكن أخرى في السنوات الأخيرة". ويعتقد "فؤاد" أن شركاء مصر يشعرون بالقلق من أن التأثير الاقتصادي للحرب في غزة يمكن أن يضع البلاد التي يبلغ عدد سكانها 114 مليون نسمة - والتي تعاني بالفعل من أزمة اقتصادية قائمة - في "وضع محفوف بالمخاطر" في وقت حساس. تقول "رامونا مبارك"، رئيسة قسم المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة "فيتش سوليوشنز": "كانت نقطة التحول الرئيسية هي رأس الحكمة. وقد طمأن حجم صفقة صندوق أبو ظبي للثروة السيادية الحكومة بما يكفي لتعويض الجنيه المصري في 6 مارس".

وكان مستقبل العملة المرتبطة بالدولار الأمريكي محل خلاف طويل الأمد بين مصر وصندوق النقد الدولي. وبعد ساعات من التعويم، وقع الصندوق على قرض بقيمة 8 مليارات دولار.

وحذا الاتحاد الأوروبي حذوه بعد أسبوعين، حيث قادت رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" وفدًا من قادة خمس دول أوروبية إلى القاهرة. وقدموا حزمة بقيمة 7.4 مليار يورو من القروض والمنح والاستثمارات التي تتضمن منحة بقيمة 200 مليون يورو لمعالجة الهجرة غير النظامية. وبعد أيام، قدم البنك الدولي حزمة بقيمة 6 مليارات دولار. ويبلغ إجمالي التعهدات لمصر نحو 60 مليار دولار.

وقال صندوق النقد الدولي في بيان صحفي صدر يوم الإعلان عن الاتفاق، إن إصلاحات السياسة التي تم التفاوض عليها مع مصر، والتي تشمل التحرك نحو نظام مرن لسعر الصرف، وتشديد السياسات النقدية، ودعم القطاع الخاص، "ستساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستعادة الثقة والسماح لمصر بإدارة التحديات المرتبطة بالخدمات الخارجية الأخيرة".

ويقول "تيموثي كالداس"، نائب مدير معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، إن حكومة "عبد الفتاح السيسي" قادرة جدًا على تبيد الأموال إذا لم تتصرف بمسؤولية.

بعد إعلان رأس الحكمة، أعلن رئيس هيئة قناة السويس "أسامة ربيع"، في وقت سابق من هذا الشهر، عن خطط لبناء امتداد للقناة بطول 50 ميلاً، وهو أطول قليلاً من الامتداد الذي تم الانتهاء منه في عام 2015 بتكلفة تقديرية تبلغ 8 مليارات دولار. ويضيف "كالداس": "إن هذا يعكس قلقي الأولي في اليوم الذي أعلنوا فيه عن مشروع رأس الحكمة. لقد أدركوا أخيراً أن ما كانوا يفعلونه خلال السنوات العشر الماضية كان غير مستدام ويحتاج إلى التغيير الآن، يشعر "كالداس" بالقلق من أن كل ذلك سيتبخر وسيعودون إلى أساليبهم القديمة حتى الأزمة التالية الأكبر".

وذكرت "الجارديان" أنه من بين مشاريع الحكومة التي تنفذها الدولة وتسرف في الإنفاق عليها هي السجون الجديدة. تم بناء 60 مركز احتجاز في السنوات الـ 11 الماضية وفقاً للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومقرها القاهرة، وهي واحدة من آخر منظمات الحقوق المدنية في مصر والتي انهارت في عام 2022 تحت ضغط الحكومة.

من بين عشرات الآلاف من السجناء السياسيين المعتقلين في عهد "السياسي"، الكاتب البريطاني المصري "علاء عبد الفتاح"، الذي حُكم عليه، بعد أن أمضى فترة طويلة في الحبس الاحتياطي، بالسجن لمدة خمس سنوات منذ عام 2019 بتهمة نشر "أخبار كاذبة تمس بالأمن القومي".

ويقول "كلاوديو فرانكافيللا"، أحد كبار المدافعين عن الاتحاد الأوروبي في هيومن رايتس ووتش: "لا يوجد أي مجال على الإطلاق للمعارضة. يسيطر الجيش على الحكومة، ولا توجد وسائل إعلام حرة، ويتم القضاء على المجتمع المدني تقريباً". وتابع "فرانكافيللا": "من خلال تقديم مليارات الدولارات من الائتمان لمصر، فإن الاتحاد الأوروبي وآخرين "يعززون القمع في هذا البلد". ولم تستجب وزارة الخارجية لطلبات التعليق.

<https://www.theguardian.com/global-development/2024/apr/08/built-on-sand-can-egypts-new-seaside-city-protect-the-country-from-war-at-its-borders>